

نظام تأديب الموظفين

٥١٣٩١

الرقم - ٧ / ٢

التاريخ - ١٤١١ / ٢ / ١ هـ

بسم الله تعالى

نحن فهد بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة (١١) من نظام مجلس الوزراء ، الصادر بالمرح الملكي رقم (٢٨) وتاريخ

٢٢ شوال عام ١٣٧٧ هـ .

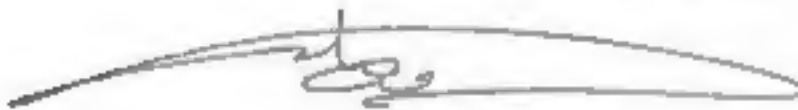
وبناءً على قرار مجلس الوزراء رقم (١٠٦٣) وتاريخ ٢٨ / ١٠ / ١٤١٠ هـ .

نرمم بما هوأت :-

اولا - الموافقة على نظام تأديب الموظفين وبذكر منه التفسير بالهيئة المرافقة

لهذا .

ثانيا - على نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء تنفيذ مرسومه هذا



قرار - رقم ١٠٩٢ وتاريخ ٢٨ / ٨ / ١٤١٠ هـ . . .

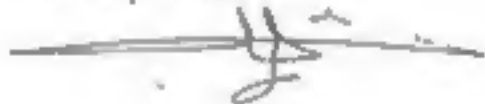
ان مجلس الوزراء

بعد اطلاعه على المعاملة المرافقة لهذا الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم
١٧١١٨ في ٢٨ / ٨ / ١٤١٠ هـ . . . المتعلقة على مشروع نظام تأديب الموظفين ومذكرته
التفسيرية . . .
وبعد دراسته لمشروع النظام المذكور . .

(بقدر مايلي)

- ١ - الموافقة على مشروع نظام تأديب الموظفين ومذكرته التفسيرية بالصيغة المرفقة
لهذا . .
- ٢ - وقد نظم مشروع مرسوم ملكي لذلك مرفقه مرفقة بهذا . .
ولما ذكر حـرر - ١٤١٠ هـ

النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء



نظام تأديب الموظفين

القسم الأول

هيئة الرقابة والتحقيق

الباب الأول

في تشكيل الهيئة

مادة (١) : تنشأ بموجب هذا النظام هيئة مستقلة تسمى (هيئة الرقابة والتحقيق) تتخذ عامرة برؤس مجلس الوزراء وتشكل من رئيس لا يقل مرتبته عن المرتبة الخامسة عشرة ويكامل أو أكثر لا تقل مرتبة كل منهم عن المرتبة الثالثة عشرة ومن عدد كاف من الأعضاء ذوي التخصص.

ويلحق بالهيئة العدد الكافي من الموظفين الإداريين والمستخدمين.

مادة (٢) : يعين رئيس الهيئة وينهى عن خدمته بأمر ملكي يصدره الملك وتعين عدد منهم بأمر ملكي بناءً على اقتراح رئيس الهيئة.

مادة (٣) : تضم الهيئة الأجهزة التالية .

جهاز الرقابة .

جهاز التحقيق .

ويشكل كل جهاز من إداراته معين عدد ما يراه ضرورة اختصاص كل منها والأجهزة التي تسير عليها بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على اقتراح رئيس الهيئة.

مادة (٤) : تصدر اللائحة الداخلية للهيئة بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على اقتراح رئيس الهيئة.

الباب الثاني

في اختصاصات والأجهزة

مادة (٥) : مع عدم الإخلال بسلطة الجهة الإدارية المعنية في الرقابة وتضمن الشكاوى والتحقيق تفتش هذه الهيئة في حدود الصلاحيات المنصوص عليها في هذا النظام بما يلي :-

- ١- اجراء الرقابة اللازمة للكشف عن المخالفات المالية والإدارية .
- ٢- فحص الشكاوى التي تتناول أفعالها من انحراف الموظفين أو من أي جهة رسمية مختصة من المخالفات المالية والإدارية .
- ٣- اجراء التدقيق في المخالفات المالية والإدارية التي تكثف عليها الرقابة ولها بحال اليقظة من انحراف الموظفين أو من أي جهة رسمية مختصة .
- ٤- متابعة الدعوى التي تتناول أفعالها لهذا النظام التي هيئة التأديب .

مادة (٦) : تثبت جميع إجراءات الرقابة والتحقيق التي تسير عليها في معامير خاصة تعد لهذا الغرض وترفع إلى رئيس الهيئة لتقرير الاجراءات الخاصة .

مادة (٧) : اذا رأى رئيس الهيئة ان اجراءات التحقيق بالتدقيق من وراءه من المصلحة لا اجراءات هيئة التأديب البعيدة الإدارية التي يصحبها الوفاء بالاجراءات التحقيق هذه اليه .

مادة (٨) : على الجهات الحكومية تكمين المدعى من الاطلاع على ماورد لهم الاطلاع عليه من الاوراق والمستندات

- وتبرها وتقتض أن لا يملك إذا تطلب التخليص ذلك بحصر الرئيس المعاصر للموظف وبموجب
تصريح مدير بحوث التفتيش وتجهيزه وحصر التجهيز أو غايته وذكر العاملين .
إذا امتنعت الجهة المكوبة من تكين المسئول من الأطلاع أو التفتيش برفع رئيس الهيئة الأمر إلى
رئيس مجلس الوزراء لتأمر بما يراه .
مادة (٩) إذا رأى رئيس الهيئة لأسباب جديرة أن أمراً تستوجب تفهين غير أن تكون العمل فله أن يطلب إجراء ذلك
من قبل السلطة المختصة بهيئة التفتيش بمدير المحقق .
مادة (١٠) يكون التحليل بحصر الشخص الذي يجري التحليل معه عالم تفتيش السلطة العامة جراً التحليل
في هيئة .
مادة (١١) جاز التحليل كالموثق في مدير أو مأمور سلطة معين فيها تاريخ وكان سلطة الطاقة وأهمه
وقد يل كل مرة من أرواى التحليل برفع من قوى التحليل ولا يجوز التفتيش أو التحليل في أرواى
مأمور التحليل .
مادة (١٢) بعد انتهاء التحليل يحرس المسئول على رئيس الهيئة أرواى التحليل والتوصية بالتصرف النظامي
فيها .
وإذا أصر التحليل من وجود جريمة جنائية فعال القضية إلى الجهة المختصة بالعمل فيها .
مادة (١٣) إذا أصر التحليل من وجود شبهات فنية تصك كرامة الوظيفة أو العزلة أو الشرف أو حسن السمعة جاز
لرئيس الهيئة بعد أخذ رأى الوزير المختص الاقتراح فصل الموظف بقرار من مجلس الوزراء .

الفصل الثاني

هيئة التأديب

المادة الأولى

في تشكيل هيئة التأديب

- مادة (١٤) هيأة بموجب هذا النظام هيأة مستقلة تسمى (هيئة التأديب) هيأة ماهرة برئاسة رئيس مجلس الوزراء
وتتكون من رئيس لا تقل مرتبته من المرتبة الخامسة عشرة ونائب للرئيس لا تقل مرتبته من المرتبة الثالثة عشرة
وبدء كاف من الأعضاء ذوي التخصصات المتعلقة بالهيئة العدد الكافي من الموظفين الإداريين
والصنفين .
مادة (١٥) يحين رئيس الهيئة ورئيس عدد من مأموريها ، ويحين نائب الرئيس ورئيس عدد من مأموريها على
الاقتراح ورئيس الهيئة .
مادة (١٦) تصدر اللائحة الداخلية للهيئة بقرار من رئيس مجلس الوزراء^{مجلس} على اقتراح رئيس الهيئة .

المادة الثانية

في الأعضاء وأعمالها

- مادة (١٧) يختص هيئة التأديب بمسائل التأديب التي تشمل اليها من هيئة الرقابة والتحقيق (١)

(١) كذا لتخصصات هيئة التفتيش في ديوان التفتيش. ونكس بموجب المادة (١٧) من مرسوم ملكي رقم (١٠/٢٠١١) وتاريخ
١٤٠٢/٧/١٧ هـ ، انظر ما صدر بشأن النظام

- مادة (١٥) - تتناول القضايا المعروضة على هيئة الشدء بوساطة مجلس بشكل يتوافق من رئيس الهيئة وتكون من رئيس
والمجلس وأمين للمجلس ومقرر من هيئة الرقابة والمفتي .
- مادة (١٦) - طرحت مجلس المسألة حال ورود القضية إليه أن يحدد موعد لندوة يتولى المجلس اطلاع المشتم
وهذه الرقابة والمفتي بذلك على أن لا تقل الفترة بين الألاع وتاريخ الجلسة من عشرة أيام ويجب أن
يتضمن اطلاع المشتم - يوم اثنين الأول من قرار الأحكام للمطالبة .
- مادة (١٧) - على المشتم أن يحدد جلسات المطالبة بنفسه وله أن يستعين بمحام وأن يمدى مداه كتابة أو شفوية
وأن يحدد استعانة الشهود لاسيما إذا كان
وإذا لم يحدد المشتم على مجلس المسألة أن يقرر في قرارات المسألة بعد أن تتلقى من أن
المشتم في اطلاع الألاع .
- مادة (١٨) - لأن جميع الألاعيات بعد الألاع وحصة يتم اطلاع المشتم على العنوان الثابت في أريان القضية أو على
مقر وإيالة التي يتصلها حسب الأحوال فإذا تعذر ذلك لمصلحة بوساطة الجهة المختصة .
- مادة (١٩) - لا تصبح جلسات مجلس المسألة إلا بحضور جميع أعضاء الهيئة والمفتي والمجلس .
- مادة (٢٠) - للمشتم أو من يوكفه حق الألاع على أريان التحقيق بحضور أمين مجلس المسألة وله بالأم من رئيس
المجلس احتضار صورتها .
- مادة (٢١) - للمشتم وله وب هيئة الرقابة والمفتي أن يبالوا رد أن حضور أعضاء مجلس المسألة إذا كان هناك
سبب يوجب الرد .
- على رئيس الهيئة أن يقرر في هذا الطلب على وجه السرعة .
- مادة (٢٢) - إذا رأى رئيس هيئة الشدء أن الأمر يقتضي إلى المشتم تكون جهة تقاض هيئة أخرى بالتمثيل
لها فله أن يحدد الأريان إلى هيئة الرقابة لمصلحة بوساطة الجهة ذات الاختصاص مع إخطار
الجهة التي يتصلها الموظف بذلك .
- مادة (٢٣) - في الأحوال التي يثار فيها إحالة المشتم إلى المطالبة الجنائية توقف الإجراءات الإدارية عنه إلى
أن يحدد حكم فيها في من الجهة المختصة وتعاد الأريان بعد ذلك إلى هيئة الرقابة والمفتي لتقرير
ما يوجب .
- مادة (٢٤) - على مجلس المسألة أن يحدد قراره في القضية بأسرع وقت ممكن ويجب أن يكون القرار مكتوباً ومصدراً
ويرسل صورته من القرار إلى من صدر في حكم وإلى الجهة التي يتصلها الموظف ويؤيد الموظف
العام ويؤيد الرقابة العامة وهيئة الرقابة والمفتي .
- مادة (٢٥) - قرارات مجلس المسألة نهائية باستثناء القرارات الصادرة بفصل موظفي الخدمة العامة في فترة فاق
أو ما يحد لها فلا تكون نهائية إلا بعد الشدء في طلبها من رئيس مجلس الوزراء .
- مادة (٢٦) - يجب إعادة الشدء القرار الإداري في السالفة الآتية . . .
١ - إذا أخطأ القرار في تطبيق النظام أو تأويله .
٢ - إذا ظهرت وقائع أو مستند ادعاء لم تكن محلولة وقت صدور القرار وكان من شأن توفيقها برفع المشتم .

يجوز طلب إعادة التدوير على لجنة من رؤساء الأقسام المختصة من هيئة الرقابة والتحقيق ورئيس هيئة التدريس لأداء تبيين لها جديدته بعد التدوير في القرار بعد استئذان رئيس مجلس الوزراء في ذلك .

ولا يجوز طلب إعادة التدوير في القرار ولا تنفذ إلا إذا قرر المجلس الذي يتولى التدوير في القضية ذلك .

مادة (١٠٠) هيئة التدريس أن تقرر الزجر التأديبي وتسمح بإيقاع فيه من أعطاه عادية .

القسم الثالث

أصول التحقيق والتأديب

مادة (١٠١) يحاسب تأديبياً كل موظف ثبت ارتكابه مخالفة مالية أو إدارية وذلك مع عدم الإخلال برفع الدعوى العامة أو دعوى الخصم .

مادة (١٠٢) المصالحات التأديبية التي يجوز أن ترفع على الموظف هي ...
أولاً - بالنسبة لموظفي الدرجة العاشرة فما دون أو ما يعادلها ...
١ - الأضرار .
٢ - اللصوص .

٣ - التهم من الراتب بما لا يتجاوز مائتي راتب ثلاث أشهر على ألا يتجاوز المصروف شهرياً ذلك مائتي الراتب الشهري .
٤ - الحرمان من ثلاثة شهور واحدة .
٥ - الفصل .

ثانياً - بالنسبة للموظفين الذين يتخلون الدرجة السادسة عشرة فما فوق أو ما يعادلها ...
١ - اللصوص .
٢ - الحرمان من ثلاثة شهور واحدة .
٣ - الفصل .

مادة (١٠٣) لا يمنع التقاعد من التوظيف من قبل في أعمال الأقسام التأديبية أو الاستمرار فيها .
يحاسب الموظف الذي انتهت خدمته قبل توقيع العقوبة عليه بغرامة لا تزيد على ما يعادل ثلاثة أشهر مالي آخر راتب كان يتقاضاه أو بالحرمان من الخدمة لمدة مدة لا تزيد على خمس سنوات أو بالعقوبات محسنة .

مادة (١٠٤) يراعى في توقيع العقوبة التأديبية أن يكون اعتبار العقوبة متناسباً مع درجة المخاللة مع اعتبار السوابق والطبقات المخاللة والمقدرة اللازمة للمخاللة وذلك في حدود المصالحات المقررة في هذا النظام .
يمضي الموظف من العقوبة بالنسبة للمخاللة التأديبية الإدارية أو المالية إلا إذا ثبت أن ارتكابه للمخاللة كان تنفيذاً لأمر مكتوب صادر إليه من رئيسه المباشر بالرغم من معارضة الموظف له كتابة بأن العمل المركب يمكن مخالفة .

- مادة (٢٥) - يجوز للوزير المختص أن يوقع اتفاقيات الترخيص طبقاً للمادة (٢٢) من الفصل .
ولا يجوز توقيع اتفاقية تأديمية على المواد الأبيدات الترخيص معه كتابة وسطح انزاله وتدفق دواءه وانمايات
نزاله في الفرار المبادر بالمطالبة أو في صدد مرض به .
- مادة (٢٦) - يجوز للمجلس المختص أن يوقع الاتفاقيات الترخيص طبقاً للمادة (٢٢) من الفصل .
مادة (٢٧) - يجوز للمجلس المختص أن يوقع الاتفاقيات الترخيص مع مبان الأعمال المختصة التي الترخيص
على وجه الترخيص .
- مادة (٢٨) - مع مراعاة أحكام المواد (٢٦) ، (٢٧) ، (٢٨) إذا رأيت هيئة الرقابة والتفتيش أن المطالب لا يستوجب
هيئة العمل تعديل الأثران إلى الوزير المختص مع مبان الأعمال المختصة التي الترخيص على وجه الترخيص به
واقترح الهيئة المناسبة .
وللوزير المختص توقيع هذه المطالبة أو اعتبار حاجة أخرى ملائمة من بين المطالبات التي قد عمل عليها
اختصاصه .
- مادة (٢٩) - قدح هيئة الرقابة والتفتيش ومبان المراقبين المأمورين الرقابة المطالب في جميع الأحوال بالقرار
المصادر من الوزير المختص غير مقرر القرار لأن لم يكن القرار مأموراً بالتطبيق للمادة (٢٨) فحين
أن يعمل هيئة الرقابة والتفتيش مع القرار مع مبان الأعمال التفتيش ، والمصلحة خلال ثلاثين يوماً
من تاريخ تسلمها للقرار مع مبان الأعمال التفتيش ، وإذا رأيت أن المطالب المأمور في شأنها القرار
يستوجب العمل أن يعلق الوزير ذلك وما عدا التفتيش في القضية .
- مادة (٣٠) - إذا ارتكب الموظف مخالفة في جهة غير التي يعمل فيها بحال الموظف إلى هيئة الرقابة والتفتيش فإذا
رأيت الهيئة أن الأعمال المختصة التي الترخيص تستوجب توقيع الهيئة تعديل العمل الذي الترخيص الترخيص
بحال الموظف التفتيش بأمر كتاب مخالفة ومخالفة تعديل بمخالفتها بحسب أن هيئة الرقابة والتفتيش
إذا كانا عند ارتكاب المخالفة أو المخالفة أو عند اكتشافها فحين لا أكثر من جهة .
- مادة (٣١) - إذا رأيت هيئة الرقابة والتفتيش أن الواقع يستوجب توقيع الهيئة تعديل العمل الذي هيئة الترخيص ،
فصل العمل الذي الترخيص بحسب مقرر من تاريخ ونوعها وتعلق هذه المادة بأي إجراء من الإجراءات
التفتيش أو الترخيص وتقرر المادة من جديد المادة من آخر إجراء وإذا تعدد التفتيش فحين لا
انقطاع المادة بالنسبة إلى أحد هم يرفع عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين .
- مادة (٣٢) - يحدد قرار كلف الموظف من الوزير المختص إذا رأى هو أو رأيت هيئة الرقابة والتفتيش أن هيئة العمل
تلك .
يقرر الموظف المختص ما يلي في حكم مكثف اليد على يرفع عليه .
يقرر مجلس الوزراء لائحة تعدد على يقرر الموظف المختص ما يلي في حكم مكثف اليد .
- مادة (٣٣) - الموظف الذي صدر حكم بحسبه بحسب أمره على هيئة الرقابة والتفتيش للتفتيش بتطبيق المادة (٣٣) .
يجب إبلاغ هيئة الرقابة والتفتيش من انقطاع الموظف من العمل بحسب النص .
- مادة (٣٤) - للموظف أن يطلب صواباً للمطالبة التادية الواقعة عليه بحسب ثلاث سنوات من تاريخ صدور القرار
بمطالبته .

يتم معاملة المصنفين بنزاهة من الزعم المفسد .

القسم الرابع

أحكام عامة

- مادة (٤٦) يكون لرئيس المصلحة المختصة وللرئيس الإداري للمؤسسة العامة بالنسبة لموظفي إداراتهم من العلاجات
مالم يقرر بالهيئة لموظفي إدارتهم .
- مادة (٤٧) يجوز للرئيس أو من في حكمه بقرار مكتوب بموجب مرسوم من مصادره المقررة في هذا النظام .
مع مراعاة أحكام الأداة العامة بحاكم رئيس وأعضاء هيئة الرقابة والتحقيق ورئيس وأعضاء هيئة التأديب
لأنهم يشاركون في هيئة من ثلاثة أعضاء تشكل بأمر ملكي ولا يجوز أن يوقع عليهم إلا عقوبة اللوم أو العزل .
- مادة (٤٨) يقرر هذا النظام على جميع الموظفين المدعومين في الدولة هذا أعضاء السلك الثاني كذا يقرر على
موظفي الأقسام المختصة العامة .
- مادة (٤٩) يجوز بأمر جلالة الملك أن يحدد إلى هيئة الرقابة والتحقيق أو هيئة التأديب يشاركون في الأنظمة
الجزائية الأخرى ذات العلاقة بالموظفين .
- مادة (٥٠) يقرر رئيس هيئة الرقابة والتحقيق ورئيس هيئة التأديب كل على حدة - تقريراً سنوياً عما لا يمس
أعمال جهازه مضمناً بالأحكام ومقرراته .

بمقتضى النظام في مثل هذه الاختصاصات لأن الجزاءات الإدارية ليست عقوبات جنائية. فالجزاء الإداري يستهدف أساساً محاسبة الموظف عن خسره الوظيفي وانزال جزائه مثاله في حياته الوظيفية بمقتضى الجزاءات الجنائية على ارتكاب الشغل لمرحلة ما تقول به طلبة مثاله في حركته الشخصية أو في ماله. ولذا فإن النظم الإدارية لا تذكر المخالفات الإدارية على وجه المصير بل تتناول أمر ذلك للمصلحة الشخصية بمحاسبة الموظفين لتقريباً إذا كان التصرف المصوب للموظف يعتبر مخالفة إدارية تستوجب الجزاء الإداري. في حين أن النظام الجنائية تذكر عادة الجرائم على سبيل المصير. بعد أن النظام الإداري وأن لم تعدد المخالفات الإدارية بعدد ما يحصرها إلا أنها تتشترك مع غيرها من النظام في تحديد الجزاءات التي يجوز توقيعها عليها وفقاً لدرجة لا يتجاوز مجالاً للظفر برصد التطبيق إلا أنها لا يتعلق بأختصاص الجزاء وتحدد من طوعه وهذا ما أعنيه التأسيس.

كذلك سار النظام على تدرية سيطرة في اللغة الإدارية وهي أن الجزاء الإداري لا يعتبر عقوبة لهاها بل قراراً إدارياً ولذلك لا يجوز الطعن عليه بالنقض كما يجوز ذلك بالنسبة للأحكام القضائية. ولذا أحصر الطعن عليه في طلب إعادة النظر في حالات محددة ولا تستوجب تدخل طلبة النظام. على أنه دللنا لعمارة الجزاء الإداري وآثاره الأساسية على الحياة الوظيفية للموظف فقد أخذ النظام - سائراً بذلك - الاختصاصات الإدارية المحددة يقتضيها من السلطات التي تصدر بالحكم القضائي وذلك لأن الجزاء الإداري وأن كان قراراً إدارياً إلا أنه يخضع بين القرارات الإدارية بمركسها فريضة.

ويجوز من الطائفة في هذا النظام أن يفرق بين الجزاء الإداري وبين قراره قراراً إدارياً وبين القرارات الإدارية الأخرى التي تتعلق بحسب الوثيقة العامة أو أن الأخصي تقدم إلى توقيع الزايب على الموظف بمقتضى القرارات الإدارية بظهورها العام التي تضمن أرواحاً قيام الفرق بالخدمة العامة الموكلة إليه ومن ثم لا تملك الموظف خلا هو قرار إداري يتعلق بمصن حسب الوثيقة العامة وليس قراراً إدارياً في ظهور النظام شأن كل هذا لا يعتبر جزاء إدارياً لأنه ليس إلا إجراءً تنفيذياً لعدم الإرادة لإيجاد الموظف في ظروف معينة من الوثيقة لضمان الوصول إلى النتيجة بمرور بعيدة من التأخير أو الخلل.

هذا هي الأفكار العامة التي تضمنها النظام التي تضمنها النظام حيث على نحو يكفل للموظف الكفاية المهنية الحماية ويحرم على يد الموظف المجهل أو الخائن هذا. ينظر للجهاز الإداري الجواز الطائفة للعمل. ويمرر من تعريف المصالح للموظف ضمن أدائه لخدمة من أجهادته فيرجع به وأجزاء في طوالة والمصالح للموظف بالحيث والتلاصق.

وينقسم النظام إلى أربعة أقسام رئيسية: القسم الأول في هيئة الرقابة والتطبيق والقسم الثاني في هيئة التأديب والقسم الثالث في أصول التنفيذ والتأديب والقسم الرابع في أحكام عامية.

يتميز القسم الأول إلى بابين: الباب الأول في تشكيل هيئة الرقابة والتطبيق. ينص في المادة الأولى على إنشاء هذه الهيئة والتي يكون رئيسها من لاهل حركتهم من الترتيب الخاصة شرفة وهي أعلى مراتب الوظائف العامة التي تلتها كاترا من العام ومن ثم لا تترك الباب لغيرها. هذا ما تستدعي الحاجة. لكن يقوم طوالة هذه الهيئة من هو في مرتبة تملو طوالة المرتبة وقد طبق الطوبى لغيره بالنسبة للولاة ويمكن تعيين الرئيس والولاة وأنها خدمتهم بأمر ملكي مادة (٣).

وحرماً على حسن تمام الرقعة بالأمارة (١١) منها فبعض الطائفة (١٢) الأحرار التي تشكل منها اليهود
التي تسمى هنا قسم الرقابة ، وقسم التدقيق حتى يتفرغ كل قسم إلى واجباته بالكتابة والتقصير المرحومين وأن كان
هذا لا يعنى استقلال كل من القسمين من الآخر فبعضهما شأن مرتب أن يكونان هيئة واحدة لتفحص لوائح وأحكام
تتصل بين مطبوع وقدر على معهود هنا .

أما الباب الذاتي فتتكم من اختصاصات الرقابة والأحكام التي تسيطر عليها ، وحتى لا يهاجم فهم اليهود من
منع الهيئة اختصاصها بالرقابة والتدقيق فقد تمت الطائفة (١٣) طائفة الاختصاصات بأن تكون في حدود الوظائف
المندرجة عليها في هذا النظام . فهي ليست رقابة مالية من كل قيد ولا تدقيق بلا حدود وإنما رقابة وتحقق
في النتائج الذي وصفت الدوام وتصل من المدير بالذكر أن نشرها إلى أن الفترة (١٤) من المادة (١٥) عند
تمت من العلاقات المالية والإدارية إنما قدمت . ينصرف هذا التفسير إلى أوسع معانيه لئلا كالتعاملات
التي يرتكبها السواد بوجه بواقة ، وهذا قل ، طال المواءمة الإدارية وأحكام الوافية يتكر أن يدرج تحت هذا
المفهوم . وقد درج الدوام على استعمال هذا المصطلح الواسع للتصريح في كافة أحكام الأعرال الذي يجب أن يكون
محل اعتبار عند تفسيرها لئلا أحكام المواد الأخرى من النظام .

ولم أن النظام قد راعى الأخصار في قواعد الأحرار تاركاً التفاصيل التي التفويض التي تصدر فيما يخص
أحكام المادة الثالثة إلا أنه رأى أن يدرج بعض التفويض الأساسية التي تضمن عدم التماس بحرية الوظائف
إلا أنها للأسس المالية والأحكام الإدارية التي المادة (١٦) على ضرورة أنبات جميع أحرار الرقابة كتابة وهذا
أيضاً ، وبما أنه في المادة (١٧) بالنسبة للتحقق ، كذلك رأى النظام أن تكون الجهة الإدارية التي يتبعها
المواد على طم سيجر بما يتعلق بحالته من أحرار وذلك من قبل التفصيل بين الاختصاصات ، وحتى يضمن حسن
تعاون الجهات الإدارية مع الشرطة وتقديم المساعدات اللازمة . فمن على ذلك في المادة (١٨) ومن المتوقع أن تقوم
الجهات الإدارية لدى إدارتها من قبل الهيئة بتسهيل مهمة الهيئات المختصة وتبذل لها تفهده من أحرار ، ولا يتوقع
من تفتيش الممثل من الأطلاع أو التفتيش إلا إذا كان لديها من الأسباب الموجبة الحديثة ما يدعيها إلى ذلك
وهذا قد يكون الممثل في الأمر من اختصاص رئيس مجلس الوزراء الذي يأمر به براء (١٩) مادة (٢٠) .

ويلاحظ أن النظام قد فرق بين تفتيش أماكن العمل أو الأماكن التي يخطبها الموظف وهي الأماكن
المرتبطة بالجهة الإدارية التي يعمل بها وبين تفتيش الأماكن العامة والأشخاص لعمل للهيئة سلطة إجراء
التفتيش الأول واحتلزم في الحالة الثانية أن يحرر التفتيش بحرق السلطة المختصة بأمر ، ظل هذا التفويض
ماية للأمانة المتصل بها في السلطة . وفي من الذكر أن بالبرهمن الهيئة إلى الجهة المختصة إجراء التفتيش
(مادة ٢١) لا يحرر أمراً للجهة المختصة المذكورة ومع ذلك ، لأن المتوقع ألا تصمم الجهة المختصة من الاستجابة
لهذا الدال إلا إذا لم لديها مانع ذاتي وأضح جهر هذا الأحكام ولم يتصرف النظام للأجراء الذي يتبع في
حالة قيام خلاف من هذا القبيل بين الهيئة وبين الجهة المختصة لأن النظام عانى بتأديب الموظفين وليس
ما يدخل في شأنه أن يفسر على أحكام الرقابة بالنسبة لجهات الأمن وأمنها على أن السلطة العامة التي
يستند بها الجميع سوف تظل إلى حد كبير من ولو ظل هذا الخلاف ذاته إذا وقع كان المسؤول في الجهتين
يتكلم بالأنظار المشتركة الوصول إلى حل له أو رفع النزاع إلى ولي الأمر .

ومن الحالات التي تبرز في تمام الأمر في الضمير بتدوير الشخص المحقق معه فذلك هي القاصدة
والأبنتان* هو عدم التدوير من الناحية* في صيغة ان الاستثناء لا يلزم إليه الاخذ بالضرورة ولا يجوز التوسع
في تأويله* وفي المادة (١٩٩) على أن يرفع المدعى إلى وجهه التي لا تتجاوز ما وراء متعلق مع التماس به أنه
أما المدعى فلا يتجاوز به دوره في التدوير التي إليه المبنية بالنقل فيه إذا ما اعتبر أنه يمس حريته
وتأثيره* به في هذا ان المفسر لا يدار في اللغة الى المبنية للمؤلفه* سواء يعطى الزمان مثل النقل هنا فانفس
تلك الاخذ الى ان ذلك مع ملاحظة المادة (١٩٩) في اللغة (١٩٩) في اللغة (١٩٩) في اللغة (١٩٩) في اللغة (١٩٩) في اللغة
ان يكثر على ان الزمان به (أخذوا) أو مرادفها* فبما ان المؤلف له صلاحيات تجعله يفرغ من الاستمرار في
الولاية وذلك مما لا خلاف عليه* فبما ان المؤلف له صلاحيات تجعله يفرغ من الاستمرار في
المدور* ان رئيس الولاية هو الذي يمارس كافة الامور من الرضا وثالثة مدلى*.

ويخرج القسم الثاني الذي يتناول هيئة التاديب على التي يهاجم فيها جميع النياب الأولى فتشمل هيئة التاديب حسب
وقد التزم من المادة (٤٤) من الميثاق أنه لا بد من إحصاءها وإثباته على أن يكونا من كبار المسؤولين
لما تقدم بالهيئة الرئيس هيئة التاديب هو رؤسائه ، ويظهر المادة أنه إذا طاب رئيس الهيئة فإن نائب الرئيس يحمل محله
في اختصاصاته وكذلك أنه طابقا أثناء فترة النياب وإذا عبرت المادة من التاديب بأنه نائب الرئيس في ضمن هي
تأمله أن هيئة التاديب يرأسها الوكيل.

وقد تمت الموافقة (١٦١) على أن تصدر اللجنة لأشدة براميلها وقد تمّ الدوام لواءه الأشدة في نقله على
ما قرر الرتبة الخاصة التي على تعيينه من قوائمها وأما ما عداه بخصوصه في الدوام من ثم لأن تعيينه بالصفة
الداخلية في حكم المادة (١٦٦) يجوز أن يعمل على هذه الصيغة .

وتناول الباب الثاني اختصاصات المحجة وأجرها حيث أكد أن اختصاص المحجة على القضايا التي تتعلق بالهمم أمر حارس الرقابة و اختصاص الادارة اى سلطة القضاء اختصاصات اختصاصات المحجة على المحجة طبقاً للمادة 2 (٤) من النظام .

وتدعى هذه المراسلات الصحافة العامة لأنها لا تظفر من حشرة أيام بين إيلاخ القسم ومدة الرقابة والاحتياط
بين تاريخه. وقد أول جليسة وذلك - في تقدير القسم أمره ومعد نفسه وكذا هيئة الرقابة والتفتيش (مادة ١٠٠) -
والمستلزم عدم انضمامه بنفسه وأن - ان قد أجاز ان يستعين بمن يدافع عنه من السامعين وليس له حق استعانة
افسحود . - على أنه لم يعلق اشتغال اجراءات الصحافة على حضور الشتم وتذا امان القسم الذي يبلغ ايلاخا صديقه
بالمثول أيام - ليس الصحافة ويختلف من الحضور بمرور نفسه لمصدر حكم عليه دون سبيل ما قد يريد أن يقد -
لمجلس الصحافة من أدلة أو دفاع أو قسم ود (مادة ٢٠) - ولهم في ان أن يحضره التادام لطريقة الإبلاغ الصحفية
في المادة (٢١) - فالمستلزم أن يكون الإعلان على المحتوى الفعلي للوثائق وقت اجراء الاعلان وهذا الحق لا يخرج
من أن يكون اما عنوان العمل الذي يحل به الموضوع وقت التفتيش أو عنوان العمل الذي قد يكون لكل انه بعد ذلك
أو غير انتمه حسب الاحوال فإذا لم يحرك المواء - عنوان فعلي المثل في اعلمه بفتور الإبلاغ في السر بعدة الوسيلة
(هذا بالاضبط) .

وتستلزم المادة (٢٦) لائحة النخبة أن يحضر جميع الأعضاء ويلاحظ وبهيئة الرقابة والتفتيش ومن ثم لها

مجلس أي من دولاً. بعد أن الأجزاء التي قد يتخذها مجلس المحاكمة أثناء غياب ولا تصح حتى إذا خسر وأجازها بعد ذلك لأن الأصل هو أن تتم الأجزاء أمام المجلس الذي يلقها المحاكمة التأديبية وليس لزاماً أن يكون مدوب هيئة الرقابة والتفتيش الذي يحضر جلسات المحاكمة هو ذات الشخص الذي قام بأجزاء الرقابة والتفتيش .

كذلك أصوات المادة (٢٣) تضمن ولو قبله حق الاعتلاج على أرواق التفتيش أما استنساخ صورها فقد طعن على أن من رتب مجلس المحاكمة وأوضح أن هذا لا يعني منع السوف من أن يأخذ أثناء الاعتلاج بعض الملاحظات التي تساعد طرقت كراته استهتته الأرواق وأما معنى أن الذي يتألف الآن هو استنساخ صور كافة جرد عليها من أرواق التفتيش . ومن الطرور أن منع السوف من استنساخ صور التفتيش يربط بالأمن والسرية إذا تطلب الأمر ذلك لأن لم يوجد السوف لأن السوف لا يكون في مجلس .

ومن الملاحظات التي كتبها التفتيش لواء التفتيش عند قراره أي طعن من أعضاء مجلس المحاكمة إذا كان هناك سبب يبرر ذلك (مادة ٢٤) ومن الطرور أن الأسباب التي تبرر الرد من الأسباب التي تبرر عدم حضور المجلس أو لزامه . ولا يعني قبول الرد أن حضور مجلس المحاكمة الذي رد له قام به خطأ سبب يفل من كراته أو استهتته سبب .

وتضمنت للأجزاء بين الهيئات المختصة التي قد تعسر بالنظر في العمل المنسوب للموظف بعد التاديبان (٢٥ + ٢٦) على أنه إذا رأت هيئة التأديب أن الأمور المنسوبة للشخص تكون حربية تخص هيئة أخرى بالفصل ليس لها لتعبد الأرواق إلى هيئة الرقابة والتفتيش لأعداد اللازم بشأنها وفي هذه الحالة توقف الأجزاء المحاكمة التأديبية إلى أن يصدر حكم نهائي من الجهة المختصة عنها والمادة ٢٥ تفيد أن الأجزاء التأديبية على سبب .

وهكم المادة ٢٧ (٢٨ + ٢٩) من قرارات مجلس المحاكمة لتطالب الأسراع في إصدارها وأرواق صور رسميتها إلى الجهات المعنية ومعلقها نهاية التي حالة العزل بالنسبة لمن يقطنون الوظائف الكبرى في الدولة أو طفت ذلك على صديق رئيس مجلس الوزراء . كما تضمنت المادة (٢٩) أنباء للشخص المتأخر على القرار طالب المادة ٢٨ فيه إذا توفرت الشروط التي وتضمنت المادة ٢٨ (٢٩) الاختصاص بتفسير القرار لهيئة التأديب ومن الطرور أن الهيئة سوف تناقش هذه المسألة من تاريخ إحالة القرار إلى أحد مجالس المحاكمة فإذا كان المجلس الذي أصدر القرار يملك صلاحات المعاصرة بحال القرار إليه تظهر أو تصبح مرفوعة من أعضاء المادة .

أما القسم الثالث من النظام فيتناول أصول التفتيش والتأديب وتضمن المادة (٣١) على استحقاق العقوبة إذا ما ارتكب الموظف مخالفة مالية أو إدارية . وهذا لم يحدد النظام المخالفات على وجه الضرب ترك ذلك - كما أوضح في صدر هذه المذكرة - للسلطة المختصة على التأديب لتقرر ما إذا كان العمل المنسوب للموظف يمكن أن يكون مخالفة تأديبية تستحق العقاب أولاً ولكن النظام - كما - سايرة للمخالفات الحديثة - بتمديد يصدر الجزاءات التي يجوز توقيعها على الموظف (مادة ٣٢) وفي ذلك بين المناصب الكبرى وأهودتها ويملك للمجلس المناصب ما يتقرر مع مسؤولياتها .

وإذاً لأن النظام أعد بالتدبير التي تجبر في حدود معينة - خاصة السوف من أعضاء التأديب - حتى بعد اقتراح مجلسه بالولاية فقد قرر في المادة (٣٣) على أن اقتراح السوف من الولاية لا يمنع من الاستمرار في الأجزاء التأديبية إذا كانت قد بدأت قبل ذلك النظام أو من اقتراحها متداً إذا لم تكن قد بدأت قبل الاقتراح .

د - أن يكون المواءمة عند ترا الدفعة تبدأ، شوطها "مقيدة طيه .

أما فيما عدا ذلك فالمالات في الاستعانة قبل ما يتوجب الحرا الأداري محدود إلى الزهر .

وقد جاءت المادة (٤٤) بأحكام سنقرها الدعوى التأديبية بالتقادم ونصت على أن مدة التقادم هي اثنتان عشرة شهرا من التهم ، وفي من الذ فإنه إذا تعدد التهم وانضم إليها أحد آخر فقد أحدهم فإن هذا الأجراء يقاض عنه التقادم بالنسبة لكافة التهم - واضمهم من اتعد الأجراء محدد ومن لم يتخذ .

وأوجبت المادة (٤٤) أن يكون أمر المواءمة الذي حكم بمحيمه على هيئة الرقابة والتفتيش للأداري في مشورته التأديبية ، ويخضع هذه الحالة بالحكم لا يفتي أن حيس السواد في ذاته من شأنه أن يكون حافة لأثارة الشبهة حول سلوكه الوائقي ، مما يجعل هيئة الرقابة والتفتيش في كل الأحوال أن تبحث على دلالة حيس السواد على ارتكابه للمخالطة التأديبية ولهذا فقد أثرت المادة ذاتها ، وموجب المذغ هيئة الرقابة والتفتيش في كل الأحوال على اتخاذ المواءمة بحسب الحيس دون أن تعدد الحجة التي حاربها هذا الأملاع تاركة ذلك لطاويل الحال ، ومن الطويل أن تكون أول حجة إدارية تحطم وصفا بأمر حيس التهم بأملاع هيئة الرقابة والتفتيش بذلك ومن الطويل لحس صر الأحرار أن تقوم - حجة الأمن التي احوت القيد بأملاع كل من الحجة التابع لها السواد وهيئة الرقابة والتفتيش بأمر ذلك الحيس أمر حاديه .

وإذا كانت المادة (٤٤) تنظر عند المواءمة في أن يرد اختيار الأداري بمعدلات سنوات من تاريخ صدور القرار التأديبي بمعدله لأن ذلك ومن يحس سيرته وسلوكه والكفاءة التي أحرها في أدائه حله خلال فترة الاختبار هذه كما أن رد الاعتبار على هذا النمو لا يصف السواد التي يمكن أن تترتب على ما تحت قيد السواد من مخالفات إدارية أو جالية كالتهويل مثلا .

وينص الدائم القسم الرابع والأخير من الأحكام العامة لتعطين المادة (٤٦) لمن ورد ذكرهم فيها الصلاحيات المقررة للوزير ومن هو " الرئيس الأداري للمؤسسة العامة وهو من يشغل أعلى منصب تنفيذي في المؤسسة إما كان السعي الحادي للتأديبة وتقييم المادة ذاتها على الوزير في أن يكون من صلاحيات المقررة له الدائم وذلك ، تكون قد فصلت بالتسليم هذه السواد بالذات في خلافه فليس به من حول حل الوزير في أن يكون في صلاحيات العامة .

وتقرر المادة (٤٧) أن تكون حافة رئيس وأعضاء كل من هيئة الرقابة والتفتيش وهيئة التأديب تأديبا أمام هيئة خاصة نصت عليها إلا أنها - حلت ذلك مشروطا بالآتي " و " من بعضهم نظام خاصة تقرر أحكاما أخرى للتأديب لغيرها أن رئيس أو من هيئة الرقابة والتفتيش أو هيئة التأديب كان حرة الوزير فإنه فيما يخص للقواعد التي ينص عليها الدائم الخاص بمحاكمة الوزير . ثم تأتي بعد ذلك المادة (٤٨) لتقرر مشروع جسم الموازين المتدين سواء كانوا موازين صوبين أم من موازي الأعضاء السفوية العامة للأحكام التي جاء بها النظام وذلك باستثناء أعضاء السداد الكهفي . ويظهر الموازين في هذه المادة بذاتها لا يمثل مستعدي الدولة الذين يصلون مادة بأنهم خارج الهيئة ، كما لا يخفى طاقا على الموازين المتعاضدين فهو " بعضهم للأحكام الخاصة بهم بأن مستعظاء الأحكام بمفهومهم لأحكام هذا الدائم كه أو بعضه كان مفهمهم هذا على ذلك ولا يفتح في حيزهم ما يقتضي به تلك الأحكام على أن هذا لا يفتي - في كافة الحالات - مفهمهم فيما ينصب اليهم من مخالفات اختصاصات هيئة الرقابة والتفتيش وفيما لا تحتص الدائم من أحكام تتعلق بالرقابة والتفتيش .

وقد عه من المندوب العام المادة (٤٩) لائحة خاصة ثانية الاتي بالنسبة للمدراء التي صدرت بها اذاعة دون أن يكون هناك مواءمة بين احدى اقسامها التي لها بها المرسوم الملكي رقم ٤٢ وتاريخ ١١/١١/١٣٧٧ هـ. فتركت لتفقد بوجاهة الخط المندوب امرا احظ الا شهادات بتأجيل احكام تلك الاذاعة على هيئة الرقابة والتمثيل أو على هيئة الاديب أو على اليد بالقرن معاً إلى أن يدرى نتائج ذلك. الاختصاص على رئيسه أو غيره من رئيس المادة انهما تتعلقان بالموافق طاعة ايا كانت هذه منهم الدائمة بالدولة. وطبعاً أن يقرر المندوب في خاتمة طبع كل من رئيس هيئة الرقابة والتمثيل ورئيس هيئة الاديب واجب تقديم تقرير سنوي يرفع الى مقام رئيس مجلس الوزراء يتناول من ملاحظات ومقترحات. وفي ذلك رقابة طبعاً على افعال الجهازين ومسمى مسمى للوصول بهما الى مستوى اللزوم. وهذا تدبير آخر يمارسه ولي الأمر عملاً بمبدأ الرقابة العليا الذي أتي به الى صوره في الله عه. وتقديم بمائتة .

ما صدر بشأن النظام

الرقم - م / ٥١

التاريخ - ١٢/٧/١٤٠٢ هـ

بسم الله تعالى

نحن خالد بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادتين (١٩) و (٢٠) من نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٢٨)

وتاريخ ٢٢/١٠/١٣٧٧ هـ

وعلى نظام ديوان المطالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٣/٢/١٣٨٧) وتاريخ ١٧/٩/١٣٧٦ هـ

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (٩٥) وتاريخ ٢٥/٦/١٤٠٢ هـ

رسمياً ما هو آت :

المادة الأولى :-

الموافقة على نظام ديوان المطالم بالصيغة المرفقة لهذا .

المادة الثانية :-

تنولي هيئة الرقابة والتحقيق بالامانة الى الاختصاصات المسندة اليها التحقيق في جرائم الرشوة

والنزوس والجرائم المصوص عليها في المرسوم الملكي رقم (١٣) وتاريخ ٢٩/١١/١٣٧٧ هـ .

المادة الثالثة :-

تحال الى هيئة الرقابة والتحقيق القضايا التي تحت التحقيق لدى ديوان المطالم وتلك التي اكتصل

فيها التحقيق ولم تعد لهيئات الحكم لعاثرة اختصاصاً بها . ويغل المحققين الذين

يشارون هذا العمل لدى ديوان المطالم بوطاقتهم واعتماداتهم الى هيئة الرقابة والتحقيق ، ويشم

تعدد المحققين الذين يغلقون بالاتفاق بين رئيس الديوان ورئيس الهيئة .

المادة الرابعة :-

تشول اختصاصات هيئة التأديب المصوص عليها في نظام تأديب الموظفين وقرارات مجلس الوزراء

التي ديوان المطالم ، ونحال اليه جميع القضايا التأديبية .

المادة الخامسة :-

تدمج ميزانية هيئة التأديب في ميزانية ديوان المطالم ، ويغل أعضاء مجالس الحكم ومهم

الموظفين والمستندمين والصالح في الهيئة بوطاقتهم واعتماداتهم الى ديوان المطالم .

المادة السادسة :-

يجوز استثناء خلال خمس السنوات التالية لنفاذ النظام أن تقوم لجنة الشؤون الادارية

لاعضاء الديوان بالنظر في حالة من شرى عدم صلاحيته لعمومية الديوان على التعاقد

ويصدر قرار الا حالة على التعاقد في هذه الحالة بأمر ملكي .

المادة السابعة :-

- ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ويحمل له بعد سنة من تاريخ صدوره .

المادة الثامنة :-

على نائب رئيس مجلس الوزراء* والوزراء* كل واحد منكم تنفيذ مرسومي هذا .



قرار رقم ٩٥ وتاريخ ٢٥ / ٦ / ١٤٠٢ هـ

ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة الى حصرة صاحب السمو الملكي نائب رئيس مجلس الوزراء من معالي رئيس ديوان
الخطام برقم ٢٣٣ وتاريخ ٢٠ / ٩ / ١٤٠١ هـ، والمتعلقة بمشروع نظام جديد لـ ديوان الخطام .

بعد الاطلاع على المقرر المعد في شعبة الخبراء برقم ٤٣ وتاريخ ١٣ / ١ / ١٤٠١ هـ .

ينسرد ما يلي

- ١- الموافقة على نظام ديوان الخطام ومذكرات الاوصاحية بالمهمة المرافقة لهذا .
- ٢- تتولى هيئة الرقابة والتحقين بالامانة الى الاختصاصات المسندة اليها التحقين في جرائم الرشوة والنزوة
والجرائم المنصوص عليها في المرسوم الملكي رقم ٤٣ وتاريخ ٢٩ / ١١ / ١٤٠١ هـ .
- ٣- تحال الى هيئة الرقابة والتحقين القضايا التي تحت التحقين لدى ديوان الخطام وتلك التي اكتمل فيها
التحقين ولم تقدم لبيئات الحكم لمباشرة اختصاصها بتأسيسها ، ونظير المحققون الذين يباشرون هذا العمل
بـ ديوان الخطام موظفهم واعتماد انهم الى هيئة الرقابة والتحقين ومن تحديد المحققين الذين ينقلون
بالاعاق بين رئيس الديوان ورئيس الهيئة .
- ٤ - تسول اختصاصات هيئة التأديب المنصوص عليها في نظام تأديب الموظفين وقرارات مجلس الوزراء الى ديوان
الخطام ، وتحال اليه جميع القضايا التأديبية .
- ٥- تدبج مهزاية هيئة التأديب في ميزانية ديوان الخطام ، وينقل اعضاء مجالس الحكم وجميع الموظفين والمستشارين
والعمال في الهيئة بموظفهم واعتماد انهم الى ديوان الخطام .
- ٦- يجوز استثناء عدل خمس السنوات التالية لنفاذ النظام أن تقوم لجنة الشؤون الادارية لـ اعضاء الديوان
بالنظر في احوالة من نرى عدم صلاحيتهم لمصوبة الديوان على التقاد ، ويصدر قرار احوالة على التقاد في
هذه الحالة بأمر ملكي .
- ٧- يعمل بالمواد السابقة بعد حنة من تاريخ نشر المرسوم الملكي الصادر بموافقة عليها .
- ٨- نظم مشروع مرسوم ملكي بما ورد في الفقرات السابقة صورته مرافقة لهذا .
- ٩- تشكل لجنة من رئيس ديوان الخطام وندوب عن وزارة المالية والاقتصاد الوطني وندوب عن الديوان العام
للخدمة المدنية وندوب عن هيئة الرقابة والتحقين للقيام بما يلي :-
أ - نقل المستشارين والمحققين العاملين في ديوان الخطام والمعينين على درجات الملك القضائي الى
الدرجات المقابلة لها في نظام ديوان الخطام عند نفاذ .
ب - وضع قواعد لتصنيف المعينين على سلم رواتب نظام الخدمة المدنية من المستشارين والمحققين العاملين
في ديوان الخطام واءاء مجالس الحكم العاملين في هيئة التأديب ونقلهم الى درجات اعضاء الديوان
ورفعها الى مجلس الخدمة المدنية لاصدار قرار بتأسيسها قبل نفاذ نظام ديوان الخطام .



- ١٠ - على رئيس ديوان المذاكم ورئيس هيئة الرقابة والتحكيم ومع الشريكات اللازمة لتنفيذ ما ورد في الفقرات الثالثة والرابعة والخامسة من هذا القرار.
- ١١ - يعمل ما ورد في الفقرتين التاسعة والعاشر اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار،
ولمنا كـ حـرر.

نائب رئيس مجلس الوزراء



الرقم - ١٥/٢

التاريخ - ١٤١٩/٦/١٠ هـ

بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى

نحن فهد بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بناء على المادة السبعين من النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم (٩٠/أ) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبناء على المادة العشرين من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم (١٣/أ) وتاريخ ١٤١٤/٣/٣ هـ.

وبناء على المادتين السابعة عشرة والثامنة عشرة من نظام مجلس الشورى الصادر بالأمر الملكي رقم (٩١/أ) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبعد الاطلاع على لائحة موظفي وعمال المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٨٣٣) وتاريخ ١٣٨٦/١١/٢٤ هـ.

وبعد الاطلاع على نظام تأديب الموظفين الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧) وتاريخ ١٣٩١/٢/١ هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم (٧٠/٥٦) وتاريخ ١٤١٩/٢/٢٧ هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (١١٠) وتاريخ ١٤١٩/٦/٨ هـ.

رسمنا بما هو آت :


أولاً . يجوز لوزير الدفاع والطيران والمفتش العام رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية استثناء من

أحكام نظام تأديب الموظفين، أن يوقع عقوبة الفصل على أي من موظفي المؤسسة إذا ارتكب مخالفة تستوجب ذلك.

ثانياً لاتوقع عقوبة الفصل الواردة في البند (أولاً) إلا بعد التحقيق مع الموظف كتابة من قبل لجنة من ثلاثة أعضاء يكونها وزير الدفاع والطيران والمفتش العام رئيس مجلس إدارة المؤسسة يكون من بينهم محقق من هيئة الرقابة والتحقيق يرشحه رئيس الهيئة، وعلى اللجنة سماع أقوال الموظف وتحقيق دفاعه، ويجب أن يثبت ذلك مع بيان الأفعال المنسوبة إليه على وجه التحديد في القرار الصادر بالفصل أو في محضر مرفق به.

ثالثاً: للموظف المفصول الحق في التظلم أمام ديوان المظالم من قرار الفصل، وفقاً لقواعد المرافعات والإجراءات المتبعة أمام ديوان المظالم، وتبقى وظيفته شاغرة حتى يصبح قرار الفصل نهائياً.

رابعاً . على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ مرسومنا هذا»


فهد بن عبدالعزيز





قرار رقم (١١٩) وتاريخ ١٤١٩/٦/٨ هـ

ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٥٥٠٩/٧/ر وتاريخ ١٤١٩/٤/١٧ هـ المشتملة على خطاب صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام رقم ٢٣٥١/٣/٨/٤/١/١/١ وتاريخ ١٤١٢/١٠/١٩ هـ المتضمن طلب سموه اضافة نص الى لائحة موظفي وعمال المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٨٣٣) وتاريخ ١٣٨٦/١١/٢٤ هـ بيجز لسمو وزير الدفاع والطيران والمفتش العام رئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية او من يفوضه توقيع عقوبة الفصل على موظفي المؤسسة ، دون اللجوء الى لجان وذلك بعد التحقيق مع الموظف، ومواجهته بما بدر منه، وبحق للموظف المفصول التظلم امام ديوان المظالم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ قرار فصله وتبقى وظيفته شاغرة حتى يصبح قرار الفصل نهائياً.

وبعد الاطلاع على لائحة موظفي وعمال المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٨٣٣) وتاريخ ١٣٨٦/١١/٢٤ هـ . وبعد الاطلاع على نظام تأديب الموظفين الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٧/م) وتاريخ ١٣٩١/٢/١ هـ.



وبعد الاطلاع على المحضر رقم (٢) وتاريخ ١٤١٤/١/٨ هـ المعد في هيئة الخبراء .
وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٧٠/٥٦) وتاريخ ١٤١٩/٢/٢٧ هـ .
وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٣٢٢) وتاريخ ١٤١٩/٥/٩ هـ .
يقرر مايلي:

- ١ - يجوز لوزير الدفاع والطيران والمفتش العام رئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية ، استثناء من أحكام نظام تأديب الموظفين، أن يوقع عقوبة الفصل على أي من موظفي المؤسسة ، اذا ارتكب مخالفة تستوجب ذلك.
 - ٢ - لا توقع عقوبة الفصل الواردة في الفقرة (١) الا بعد التحقيق مع الموظف كتابة من قبل لجنة من ثلاثة أعضاء يكونها وزير الدفاع والطيران والمفتش العام رئيس مجلس ادارة المؤسسة، يكون من بينهم محقق من هيئة الرقابة والتحقيق يرشحه رئيس الهيئة، وعلى اللجنة سماع أقوال الموظف وتحقيق دفاعه ، ويجب أن يثبت ذلك مع بيان الأفعال المنسوبة اليه على وجه التحديد في القرار الصادر بالفصل أو في محضر مرفق به.
 - ٣ - للموظف المقصود الحق في التظلم أمام ديوان المظالم من قرار الفصل ، وفقاً لقواعد المرافعات والإجراءات المتبعة أمام ديوان المظالم، وتبقى وظيفته شاغرة حتى يصبح قرار الفصل نهائياً.
- وقد اعد مشروع مرسوم ملكي بذلك صيغته مرفقة بهذا .

رئيس مجلس الوزراء

